جامعة القاهرة

كلية الحقوق

عقود الفرنشـيز وأثرها
على حقوق الملكية الصناعية
والمنافسة الحرة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراة فى الحقوق

مقدمة من

الباحث/ عادل محمد صفوت عبد الرحمن

<u>لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :</u>

الأستاذ الدكتور/ رضا عبيد

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق بجامعة بنى سويف الأسبق ***رئيساً***

الأستاذ الدكتور/ سامى عبد الباقى

رئيس قسم القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ومدير معهد قانون الأعمال الدولية ***مشرفاً وعضواً***

الأستاذ الدكتور/ أحمد وشاحى

أستاذ القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ***عضواً***

٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة: ١٠٥)

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ سامى عبد الباقى, رئيس قسم القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ومدير معهد قانون الأعمال الدولية, على جهده ومعاونته الصادقة والمثمرة فى إنجار تلك الدراسة.

أوجه خالص شكرى للأستاذ الدكتور/ رضا عبيد, أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق ببنى سويف وعميد كلية الحقوق ببنى سويف الأسبق, لتفضله بالموافقة على رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى للأستاذ الدكتور/ أحمد وشاحى, أستاذ القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة لتفضلة بالموافقة على عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

مـقـدمـــة

ظهرت العديد من المفاهيم والأفكار الجديدة في المجال التجارى نتيجة التحول في الفكر الاقتصادي منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين والتى واكبت بزوغ مبادئ حرية التجارة والصناعة الرامية لتشجيع روح المنافسة فيما بين المؤسسات التجارية العالمية المختلفة التي ساهمت في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في المجال الدولى ، ومساعدة الدول المختلفة على اللحاق بركب التقدم ، وقد تزامن ذلك فيما أنتشر في العلاقات الاقتصادية من مفاهيم وأفكار اقتصادية جديدة تتعلق بالنظام العالمى الجديد وما تسوده من قواعد العولمة.

ساهم ذلك في انتشار مفهوم الفرنشيز كإحدى آليات تحقيق النمو الحقيقي الملحوظ للاقتصاد العالمي الذي ظهر عقب الحرب العالمية الثانية، وساعد على ذلك النمو الإقتصادى ، والزيادة السكانية التي زادت من الطلب على السلع والخدمات، وفتحت المجال أمام أصحاب المشروعات للتوسع في الأنشطة التجارية التي يمارسونها من ناحية، ووفرة رؤوس الأموال لدى المحاربين القدماء الذين حصلوا على قروض عقب عودتهم من أرض المعركة وكانت تنقصهم الخبرة العملية اللازمة لمواجهة مخاطر إنشاء نشاط تجارى جديد من ناحية أخرى، وكذلك وجد رجال الأعمال ممن لديهم أفكار مبتكرة أو خبرات عملية قيمة لأنهم يستطيعون من خلال هذا النظام الأقتصادى الجديد التوسع في أنشطتهم التجارية دون الحاجة إلى ضخ المزيد من رأس المال المتطلب لهذا التوسع.

ولذا بدأت الشركات المتخصصة فى مزاولة النشاط التجارى الدولى

باتخاذ سُبل التعاون والتحالف فيما بينها لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية فى الوقت الذى شهد نتائج ظاهرة العولمة من سرعة نقل المعلومات والأموال في جميع ارجاء العالم، حتى أن بعض الدول بدأت تغض النظر عن قوانينها المحلية المتعلقة بالاحتكار أمام نمو أنشطة هذه الشركات بهدف توفير ميزة نسبية لشركاتها الوطنية لكى تستطيع منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى.

وقد أسهمت وسائل التكنولوجيا الحديثة بقسط وافر في نشوء ظاهرة عقد الفرنشيز، نتيجة للتقدم والتطور التكنولوجي السريع الذي ظهر تأثيره على ازدياد حركة التجارة الدولية فيما بين الدول والشركات عابرة القارات، مما ساهم في زيادة شعور المؤسسات والمشروعات التجارية الصغيرة بعجزها عن تحقيق آمالها إذا ظلت منفردة ومنعزلة تتصارع فيما بينها ، وأضحى السبيل الوحيد أمام هذه المشروعات هو تألفها وتجمعها في مواجهة المشروعات الإقتصادية الضخمه.

سعت تلك المشروعات إلى التعاون على جميع المستويات الإنتاجية وامتد هذا التعاون ليشمل أيضاً عمليات التسويق والتوزيع وفقاً للنظام القانونى لاتفاقات الفرنشيز ، وهو ما نتج عنه تكتلها في مجتمعات إقتصادية هائلة تمتلك رؤوس أموال ضخمة ، وتضم خبرات فنية وإدارية عالية يربط فيما بين أطرافها مجموعة من العقود والاتفاقات التى لا تفترض وجود مصالح متعارضة ، بل على العكس فهى تقوم على إفتراض إتحاد المصالح ووحدة الغرض الاقتصادي بين هؤلاء الأطراف ويطلق عليه إتفاقات التعاون التى يتم من خلالها تحقيق التكامل الاقتصادى بين المؤسسات.

إشكالية البحث :

تحظي دراسة عقد الفرنشيز بأهمية بالغة تفرض نفسها من خلال متابعة تطبيقه على الواقع المصري فى المجال التجارى والخدمي من الناحية العملية ، إلا انه بالرغم من ذلك فإن المشرع المصري لم يقم بوضع التنظيم التشريعي المناسب لهذا العقد.

وهو الأمر الذي دفعنا للبحث عن العلاقة التي تربط هذا العقد بحقوق الملكية الصناعية وهي التي تشكل خصوصية تتمثل في كونها محل عقد الفرنشيز الذي يتكون في معظمه من مجموعة من حقوق الملكية الصناعية، وذلك من خلال استعراض لآراء الفقهاء ، والأحكام القضائية ،والنظم القانونية سواء الفرنسية أو الأمريكية أو الأوروبية ، ومقارنتها بنصوص التشريع المصرى ، كمحاولة منا فى ظل قلة الدراسات القانونية المتخصصة بذلك المجال .. من خلال تقديم دراسة تحليليه باستعراض لنماذج عملية لعقود فرنشيز كالتالى :-

عقد Master Franchise Agreement Among Cafè Supreme International inc. [Franchisor of first part] and Milky company for Touristic and food projects [Master Francissee of the second part]

..وكذا نموذج لعقد إتفاق فى إطار عمل مشروع فرنشيز بين " الصندوق الاجتماعي للتنمية " وإحدى الشركات " الخاصة " .

نأمل أن تصبح دراستنا بمثابة رؤية للمشرع المصرى وعوناً له نحو إعداد تشريع يواكب المستجدات التي تشهدها الاسواق المصرية والعالمية حالياً ، وسعياً لتطوير التشريع المصرى فيما يتعلق بإعداد إطار قانونى لتحديد الشروط المقيدة للمنافسة أوآليات حظرها ، والنص على حالات إستثنائها من ذلك الحظر بما يحقق الغايات المرجوه لدعم الاقتصاد الوطنى.

فصل تمهيدى

ذاتيةعقدالفرنشيز

يمثل عقد الفرنشيز Franchising احدى الآليات التي يتحقق من خلالها تكامل المشروعات المختلفة، ووسيلة من الوسائل القانونية التي تلجأ إليها لفتح أسواق جديدة ، وإستغلال الإمكانات الإقتصادية لهذه الأسواق[١].

يرتكز نظام عقد الفرنشيز على وجود نشاط اقتصادي ناجح سواء في مجال الإنتاج السلعى أو الخدمات، ورغبة صاحبه "المرخص" في التوسع والانتشار دون أن يستثمر أمواله الخاصة بإنشاء وحدات جديدة مملوكة له ، ثم يعرض هذا النشاط للبيع على مستثمر آخر يسمى "المرخص له" ، بحيث يحصل المشتري على حق إستخدام الأسم التجارى للمرخص ، طرق التشغيل والإدارة ، مواصفات الخدمة ، والآلات اللازمة[٢].

ولذا يصف نظام الفرنشيز بأنه قصة تفوق حققها المرخص الذي حقق نجاحاً منقطع النظير في إنتاج سلعة أو تقديم خدمة نالت رضاء الجمهور في بلد من البلاد ويسعى لاقتحام أسواق جديدة لاستغلال هذا النجاح وإعادة تكراره ، ولكن من خلال شخص آخر في بلد آخر وهو المرخص له الذي يبدأ نشاطاً لايعرف عنه شيئا ولكنه يستغل ويعتمد على خبرة المرخص وبدلاً من أن يقوم المرخص بنفسه بالاستثمارات اللازمة

---

[١] د. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، دار النهضة العربية ، ص١٥.

[٢] د. عبد المنعم زمزم ،عقود الفرنشيز القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية ، عام٢٠١١ ، ص ١٧

لمد هذا النجاح إلى أسواق أخرى جديدة ، يقوم بالترخيص لشخص آخر بإعادة تجربة النجاح هذه بكل عناصرها وأساليبها الجديدة في التسويق والمعرفة الذي تم استخدامها ، وباستعمال نفس الاسم التجاري مقابل حصول المرخص على جزء من رقم المبيعات التي يحققها[١].

يستفيد بذلك المرخص له من المعرفة الفنية التي يمتلكها المرخص ، ومن مساعدته التجارية والفنية ، وكذا خبرته الإدارية المُقدمه له طوال فترة العقد.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المهد الحقيقي لنشأة نظام عقد الفرنشيز الذي سرعان ما امتد ليشمل العديد من المشروعات ذات المجالات المتعددة كالوجبات السريعة ، وخدمات الفندقة ، ومحطات الوقود وغيرها ، بل امتد لينتقل إلى المجال الدولي مستغلا النجاح الذي حققه في بلد نشأته، ساعد على انتشاره عوامل أبرزها اعتراف الدول الأوروبية بهذا المفهوم كظاهرة تجارية ووسيلة عملية لممارسة النشاط التجاري داخلياً وخارجياً. [٢]

بالإضافة لظهور دور الدعاية في تعريف المستهلك الوطني والأجنبي بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة، فضلاً عن التشبع الذى أصاب الأسواق المحلية والذي استلزم البحث عن أسواق خارج حدود الدولة ، وهو ما يمكن دعم فعالياته بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول النامية[٣].

([1]) Marot (y), Revendre une franchise libetrè controlèe, franchise magazine, mai-Juine, 1993, P. 21.

([2]) D.N. thompsoh, Frachise operations and Antitrust Health lexington Books, P19.

([3]) Jacques Azema, le droit Français de la concurrence, puf 1981, Themis, p 28

إمتد تطبيق نظام الفرنشيز إلى دولة فرنسا متأثرا بالنجاح الذي حققه بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٠ والذى تطور بصورة ملحوظة خلال عام ١٩٧٠ نتيجة لإنشاء أول هيئة فرنسية متخصصة في المجال وهي اتحاد الفرنشيز الفرنسي والتي ساعدت على إزدهار هذا النظام مما ساهم في وضع تنظيم تشريعي لهذا العقد منذ عام ١٩٨٠

إلا أنه لم يظهر إلى حيز الوجود في هذا التاريخ مما أسهم في ظهور حالات التعسف وإساءة استغلال النظام من جانب بعض المستثمرين، وهو ما شجع وزير التجارة الفرنسي آنذاك Michel Crepeaul لتكوين لجنة لاستصدار تقنين ينظم عقود الفرنشيز لوضع الأطر القانونية للقواعد التى تحكم مفاوضات الأطراف به[١].

وفي نهاية عام ١٩٨٩ تدخل المشرع الفرنسي بإصدار قانون رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٩ والمتعلق بتنمية المشروعات التجارية والمهنية وإصلاح البيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المسمى Loi Dobin يتناول القانون الالتزام قبل التعاقدي بالاعلام من جانب المرخص للمرخص له عن كافة المعلومات اللازمة لانضمامه لشبكة الفرنشيز ، بينما لم يتعرض لباقى أوجة عقد الفرنشيز[٢].

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد تم وضع تقنينا للسلوك على غرار اتحاد الفرنشيز الفرنسي عام ١٩٨٧ والذي يراعي ضرورة احترام القوانين الوطنية للدول الأوروبية ، وكذا القواعد العامة التي يفرضها القانون الأوروبي فى مجال التجارة فيما بين دول السوق المشتركة من خلال إتحاد الفرنشيز الأوروبي.

---

(١) د. ياسر الحديدي ، عقد الفرنشيز في ضوء تشريعات المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٠، ص ١٩.

(2) H- Kenfack – La Franchise international, pour le docorat d'Eólat – Universite Toulouse, 1996, P. 15.

حيث أصدر ذلك الاتحاد الاوروبى تقنيناً جديداً للسلوك عام ١٩٩١ استبدل خلاله التقنين المشار إليه والذي نظم الحقوق والالتزامات الخاصة بكلاً من المرخص والمرخص له، وهو ما يمثل الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها في إتفاق الفرنشيز.

وفي المجال العملي عادةً ما تقوم شبكات الفرنشيز باستخدامه لإعداد مسودة الانضمام باعتباره دليلاً ارشادياً عملياً للشروط الأساسية للاتفاق التى تضمن التعامل المتوازن فيما بين أطرافه.

أدى ذلك لإهتمام محكمة العدل الأوروبية بأن تبدي رأيها حيال المنازعات التي عرضت عليها ، وأصدرت أول حكم لها بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٦ أرست بموجبه العديد من المبادئ التي تحكم عقد الفرنشيز خاصة في مجال علاقته بالمنافسة في إطار السوق الأوروبية المشتركة وأعقب ذلك صدور القواعد الأوروبية رقم ٤٠٨٧ / ٨٨ التي وضعت خلالها الالتزامات الأساسية المتطلبة لاتفاق الفرنشيز، والتي تعد أيضا مرجعاً للدول الأوروبية يجب أن تهتدى بهاعند إعدادها لقوانينها الداخلية[١].

أما على الصعيد المحلى فقد عرفت مصر التعامل مع عقود الفرنشيز منذ فترة طويلة مضت من خلال الاستثمارات التجارية الدولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل تعبئة المشروبات الغازية ، و إنشاء محطات تزويد الوقود، إلا أن الفرنشيز كمصطلح قانوني لم يظهر في مصر إلا مع نهاية حُقبة الثمانينات خاصة في ضوء التحول فى الفكر الاقتصادى من التراجع عن النظم الشمولية إلى الإتجاة للنظم التي تأخذ بفلسفة الإقتصاد الحر. [٢]

وبالرغم من الانتشار الواسع للفرنشيز في مصر، إلا أنه لم يقابله

---

[١] د. محمود الكيلانى ، عقود التجارة الدولية فى نقل التكنولوجيا ، دار الفكر الجديد ، عام ١٩٩٥، ص ٨

[٢] د. أحمد عبد الكريم سلامة – نظرية العقد الدولي الطليق بين القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولية – دار النهضة العربية – ١٩٨٩ ص ١٣.

التنظيم القانوني الملائم حتى حينه، حيث لم يفرد المشرع المصري تنظيماً قانونياً خاصاً له، وهو الأمر الذي يرجعه بعض الفقهاء القانونيين إلى عدم وجود سوابق قضائية تستدعي وضع التنظيم التشريعي لها، كما أن أطراف تلك العقود غالبا ما يكونوا من الأجانب الذين يسعوا لإخضاعها لاتفاقات التحكيم الدولي وفقا لأحكام القانون الوطني للدول التي يمارسون فيها مراكز النشاط الرئيسية في ضوء ما تتميز به هذه العقود من خصوصية لا تسمح بإدراجها تحت مجموعة من القواعد القانونية التي تخضع لنمط معين والمسماة Nominated Types من العقود. [١]

اتجه عدد من رجال الأعمال والمتخصصين العاملين في مجال عقود الفرنشيز التجاري لإنشاء اتحاد خاص بهم تحت اسم "الجمعية المصرية للفرنشيز" لمعالجة القصور التشريعي الذي لا يستجيب لتطور ظاهرة انتشار الفرنشيز عملياً [٢]

ورصدت المتابعة نجاح أعضاء تلك الجمعية في القيام بأنشطة عديدة في مجال التعريف بنظام الفرنشيز بإصدار نشرات، وتنظيم ندوات، وإقامة معارض إقليمية ودولية و من أبرزها المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل بنظام الفرنشيز[٣] (حقوق الامتياز التجاري) الذى إنعقد في مصر خلال عام ٢٠٠٥ بحضور نخبة من المتخصصين في مجالات القانون والاقتصاد والقطاعات المصرفية بالإضافة لممثلي عدد أربعة عشر دولة

---

[١] د. سامي عبد الباقي ، عقود الفرنشيز وأثرها على حقوق الملكية الصناعة والمنافسة الحرة ، دارالنهضة العربية ، عام ٢٠١٢ ، ص 71.

[٢] د. فايز نعيم رضوان ، عقد الترخيص التجارى ، الطبعة الأولى ، مطبعة الحسين ، القاهرة ١٩٩٠، ص22.

[٣] د. مصطفى سلمان حبيب ، الاستثمار فى الترخيص التجارى (الفرنشيز) ، دار الثقافة ، عام٢٠٠٨ ، ص22